إشكالية استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تحديات العولمة – دراسة حالة عينة بولاية غليزان

بوعقل مصطفى – طالب دكتوراه
مخبر تسيير المؤسسات
جامعة سيدي بلعباس – الجزائر
Dr.Bouakel@gmail.com

أ.د.بن سعيد مُحَمَّد – أستاذ التعليم العالي
مخبر تسيير المؤسسات
جامعة سيدي بلعباس – الجزائر
Benssaide@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2018/05/02 **تاريخ القبول: 28/ 2018/10**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات التي تطرحها العولمة، حيث تم الاعتماد على استبانة شملت 51 مؤسسة تنشط على مستوى ولاية غليزان، وهذا قصد إدراك تأثير حركية المتغيرات البيئية على تنافسية عينة الدراسة ورصد المحددات الأساسية لاستدامة ميزتها التنافسية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تعزيز استدامة الميزة التنافسية يستدعي الاستثمار في المداخل المتعلقة بالابتكار والجودة، وبناء أنظمة لليقظة الاستراتيجية، فضلا عن ضرورة تركيز العمل ضمن تكتلات تكفل لها مواجهة حمى المنافسة الأجنبية.

الكلمات المفتاحية:

الميزة التنافسية، الاستدامة، العولمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيئة الأعمال.

Abstract:

This study aims to address the research problem of competitive advantage's sustainability of Small and Medium Enterprises (SMEs) facing globalization challenges. Using a survey including 51 SMEs from Relizane to analyse the effect of environmental variables dynamism on the sample competitiveness and to monitor the key determinants of a sustainable competitive advantage.

The study found that enhancing the sustainability of competitive advantage requires the investment in innovation and quality, as well as building Business Intelligence systems, and focusing on working within clusters to confront the foreign concurrence.

Keywords:

Competitive Advantage, Sustainability, Globalization, SMEs, Business Environment.

تمهيد:

لقد تضمنت إصدارات Strategic Management Journal نماذج وأمثلة استراتيجية تشير إلى أن المزايا التنافسية أصبحت موضوعا مركزيا يحتاج إلى الاثبات والفهم والتوضيح في إطار العلاقات السببية المؤدية إليه والمرتبطة به، وأشارت إلى أن ذلك ليس بالمهمة البسيطة والسلسة، وفي إطار ذلك ترتكز جهود وأعمال كلا من Porter (1985)، Ghemawat (1986)، Conner & Barney (1991) على إشكالية استدامة المزايا التنافسية لا سيما في ظل الافرازات الحديثة التي طرحتها ظاهرة العولمة من جهة، وحساسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحركية المتغيرات البيئية من جهة أخرى.

إشكالية البحث:

إن التحول القائم في أساليب تصميم المزايا التنافسية والانتقال التدريجي من الحلقات التقليدية المعتمدة على كثافة اليد العاملة والموارد الطبيعية إلى الاستثمار في الحلقات المعرفية المتقدمة من سلاسل القيمة، عجل بضرورة إرساء إطار استراتيجي متكامل يضمن استدامة

الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأطول فترة ممكنة. وأمام هذا الطرح تنبثق معالم الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي المحددات الأساسية لاستدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات البيئية المعاصرة ؟

فرضيات البحث:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استدامة الميزة التنافسية وإفرازات العولمة؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استدامة الميزة التنافسية وطبيعة المحددات التي تفرضها العولمة.

أهداف البحث:

- الوقوف على ملامح البيئة الاقتصادية المعاصرة وأهم التحديات التي تطرحها العولمة؛
- الاطلاع على أبرز محددات الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- استعراض الاختبارات الأساسية المتعلقة باستدامة الميزة التنافسية.

أهمية البحث:

إن تسارع حركية عناصر البيئة الاقتصادية الدولية كالتغير التكنولوجي وتنامي معدلات الابتكار، عجل بضرورة إيجاد مداخل ديناميكية وأكثر مرونة تسمح بتصميم مزايا تنافسية ذات أبعاد مستدامة، إضافة إلى الحاجة الملحة لإرساء المحددات الأساسية والاختبارات المتعلقة بقياس خصائص الموارد التي تدخل في بناء ميزة تنافسية مستدامة.

منهج البحث:

من أجل معالجة الإشكالية وتحليل مركباتها وأبعادها ومناقشة نتائجها، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي ثم التحليلي، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي والذي هو عبارة عن دراسة تقييمية سيتم الاعتماد فيها على تقنية الاستبانة.

محاور البحث:

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للعولمة؛
- **المحور الثاني:** العوامل المؤثرة في استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **المحور الثالث:** دراسة إحصائية تحليلية لحالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غليزان.

1. الإطار المفاهيمي للعولمة

1.1. تعريف العولمة:

ويعتبر Dicken العولمة بمثابة ملتقى لسلسة من الظواهر الاقتصادية المبنية على التكامل العميق في شبكات الانتاج، في حين يعتبرها Higgot حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقا تاريخيا تقع في إطاره جملة من الأحداث، كما تعرف على أنها مجموعة المبادئ الإيديولوجية والمفاهيم النظرية والآليات التي ترتكز على ثلاث سلطات (السوق، المؤسسة ورأس المال)[1]، بينما يرى "Adrean" أن العولمة هي التدفق الحر لعوامل الإنتاج عبر الحدود مما يجعل الأسواق أكثر تقاربا وأكثر تكاملا،[2] وقد حاول الباحث المصري السيد ياسين صياغة تعريف شامل للعولمة، آخذاً بعين الاعتبار ثلاث عمليات[3]:

- **العملية الأولى:** تتمثل في انتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لجميع الناس؛
- **العملية الثانية:** تتعلق بتذويب الحدود بين الدول؛
- **العملية الثالثة:** تتمثل في زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

وبالتالي فالعناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع والخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أوفي انتشار المعلومات والأفكار والثقافات وتحركات الأشخاص[4]، وما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض[5].

2.1. الإفرازات الحديثة للعولمة:

عرف العالم في العقود الأخيرة تغيرات عدة أصبغت على البيئة الاقتصادية ملامح جديدة تمثلت في[6]:

تنامي حدة التنافس الدولي؛	التركيز على رضا العملاء؛
انتهاج استراتيجيات التنافس؛	التوجه نحو إدارة الجودة الشاملة؛
تركز المنافسة على عنصر الزمن؛	تزايد وتيرة الابداع والابتكار؛
التحول نحو اقتصاد المعرفة؛	تعقد وتداخل مركبات بيئة الأعمال؛
الاهتمام بالتصنيع المتقدم؛	تطور سلوك المستهلك.

3.1. تحديات العولمة:

يرى البعض أن العولمة تعمل على نشأة أنماط مختلفة من التحديات التي تقف عائقا أمام اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنظومة الاقتصادية العالمية، والتي صنفها إلى فئتين هما:[7]

- اشتداد حدة المنافسة الدولية بين المنشآت ما ينجم عنها نتائج مصيرية وعالية الخطورة؛
- ظروف ومواقف لم تألف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعامل معها، ويعود ذلك لسببين هما:
  - ✓ لا تدرك المشكل في الوقت المحدد؛
  - ✓ لا تدرك أساليب معالجة المشكل.

فحسب Denis و Bourgault (2003) فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على تنمية تنافسيتها على المدي البعيد نظرا لحجم الكفاءات التي تتطلبها البيئة الاقتصادية المعاصرة وكذا اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول الصناعية الكبرى، أما بالنسبة إلى Vos (2005) فهو يرى العلة في تخوف المسيرين في الانتقال من التنافسية المحلية إلى التنافسية الدولية.[8]

ويمكن إيجاز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[9]

تزايد وتيرة التطور المعلوماتي؛	التسارع التكنولوجي؛
دولية التبادلات وتحرير التجارة؛	التقدم التقني في مجال الاتصالات؛
التركيز على معايير الجودة؛	زيادة إحلال القطاع الخاص؛
الاهتمام بالنظام الإيكولوجي؛	تنامي التكتلات الاقتصادية.

2. الإطار النظري للميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

1.1.2. إشكالية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل صعوبة إيجاد تعريف موحد في وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى، أو قطاع وآخر، إذ أن اختلاف النشاط والقوى الانتاجية يؤدي بالضرورة إلى التباين في الحدود الفاصلة، ويمكن حصر هذه القيود فيما يلي[10]:

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول وتباين الظروف الطبيعية والاقتصادية لكل منها؛
- تعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية؛
- تمايز الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لعدم وجود مؤشر معين لقياس حجمها.

2.1.2. المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2.1.2. المعايير الكمية: إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المؤشرات المحددة للحجم[11]، وتتناول هذه المعايير الجوانب الكمية التي تصلح للأغراض التنظيمية، إضافة إلى أنها ذات صبغة محلية كونها توضع تماشيا مع ظروف الدولة[12]، وتخص مجموعة من الترتيبات التقنية والاقتصادية[13].

2.2.1.2. المعايير النوعية: إن العجز النسبي للمعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دفع للتفكير في اعتماد معايير نوعية أكثر مرونة وتناسقا مع المتغيرات البيئية التي تحيط بالمؤسسة.[14]

3.1.2. تعريف المشرع الجزائري:

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي "كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية"[15].

الجدول (1): معايير تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المؤسسات المصغرة	1 - 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	10 - 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	50 - 250	400 مليون – 4 مليار دج	200 مليون – 1 مليار دج

المصدر: قانون رقم 17–02 مؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 2017/02، ص:6

2.2. الميزة التنافسية المستدامة

1.2.2. مفهوم الميزة التنافسية المستدامة:

يرى Martin Zwilling أن الميزة التنافسية المستدامة تشمل ثلاث مصطلحات مهمة هي:[16]

- **الميزة:** الخصائص والمنفعة التي تخلقها المؤسسة وتكون قابلة للقياس وذات معنى؛
- **التنافسية:** القدرة على خلق أفضل الظروف مقارنة بالمنافسين الآخرين؛
- **الاستدامة:** الاحتفاظ بالأسبقية لأطول مدة ممكنة.

كشفت أبحاث الاقتصادي Barney (1986 و1991) أن الميزة التنافسية المستدامة ترتكز أساسا على الاستثمار في الموارد البشرية، في حين ذهبت دراسات كل من Grant (1991) وTeece, Pisano Shuen & (1997) إلى الاهتمام أكثر بعلاقة الميزة التنافسية بالكفاءات وآليات تسيير الأصول.

إن مفهوم الميزة التنافسية المستدامة لا يتعلق مباشرة بالمنتج أو بالخدمة وإنما يرتكز على الموارد والكفاءات التي تكاثفت لإيصال المخرجات إلى صورتها النهائية.[17]

2.2.2. الاختبارات الأساسية المتعلقة باستدامة الميزة التنافسية:

يرى كل من Schoemoker و Ait أن المؤسسة الناجحة هي مجموعة متماسكة من الموارد النادرة والفريدة وذات المقاومة الكبيرة التي يصعب تقليدها، ومن ثم فإنها ستشكل القاعدة الأساسية للتميز التنافسي المتواصل والأرباح المستمرة في الأجل الطويل، وبالتالي لابد من الاختبارات التالية لمعرفة ما إن كان المورد مصدرا استراتيجيا لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة:[18]

- **الندرة:** يفصل في هذا الاختبار بين الموارد الشاملة والموارد النادرة التي لا يملكها المنافسون؛
- **التقليد:** يعني درجة انتقال المورد إلى المنافسين من خلال التكلفة العالية أو المعوقات الاقتصادية؛
- **الإحلال:** يفصل هذا الاختبار بين الموارد التي يمكن تعويضها بأخرى تؤدي نفس الدور؛

- **الملاءمة:** يحدد ما إذا كان المورد يسمح باستغلال فرصة أو بتجنب تهديد؛
- **التحويل:** يبين درجة الرقابة التي تمارسها المؤسسة على الموارد الاستراتيجية التي تمتلكها.

كما صنفها "Barney" إلى أربعة اختبارات توضح استدامة الميزة التنافسية من خلال الشكل التالي:[19]

الجدول (2): العلاقة بين إطار تحليل استدامة الميزة التنافسية والمغزى التنافسي لها

الميزة التنافسية	ذات قيمة	نادرة	صعبة التقليد	بدون بدائل
حياد تنافسي	نعم	لا	لا	لا
ميزة تنافسية مؤقتة	نعم	نعم	لا	لا
ميزة تنافسية مستدامة	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: رزيقة يحياوي، "الإبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسلية"، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2013، ص:62.

3.2.2. محددات الميزة التنافسية المستدامة:

يرى المفكر Martin Zwilling أن محددات الميزة التنافسية المستدامة يمكن حصرها فيما يلي:[20]

تثمين الملكية الفكرية والصناعية؛ كفاءات ومهارات فريق العمل؛

تعدد الخطوط الانتاجية وديناميكيتها؛ الولاء للعلامة التجارية؛

تعزيز الهندسة العكسية؛ تقوية استراتيجيتي التركيز والتمايز.

كما تشير دراسات أخرى إلى أن استدامة الميزة التنافسية لها محددات تقتصر على:[21]

- **أسس التنافس:** تشمل الأصول والموارد والقدرات التنافسية والمهارات وغيرها؛
- **ميدان التنافس:** يشمل ضبط اختيار المنتجات والأسواق المستهدفة؛
- **تحديد المنافسين:** تعني إدراك هوية المنافسين، إمكانيتهم، تموقعهم واستراتيجياتهم ...إلخ؛
- **طرق التنافس:** تشمل استراتيجيات التركيز، التمييز، القيادة بالتكاليف وغيرها.

3. دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غليزان

1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على 83 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط على مستوى ولاية غليزان، وقد أسفرت العملية عن استرجاع 69 استمارة وتم استبعاد 18 منها لعدم استيفاء الشروط الشكلية في ملئ الاستبيان، وبذلك أصبحت عينة الدراسة تتكون من 51 مؤسسة.

2.3. أدوات إجراء الدراسة:

1.2.3. أداة جمع البيانات:

قصد تحليل إشكالية استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات البيئية المعاصرة تم تصميم استبيان بناء على مجموعة من الدراسات السابقة، ثم تكييفها مع موضوع الدراسة وخصوصيات العينة. وسنقوم بمعالجة فقرتين شملت معلومات وخصائص عينة الدراسة، وكذا العوامل المؤثرة في استدامة الميزة التنافسية، في شكل أسئلة متعددة الخيارات.

2.2.3. أداة معالجة البيانات:

تم الاعتماد على برنامج Excel إصدار 2013 وكذا برنامج SPSS إصدار 24 وذلك قصد معالجة البيانات واستخراج النتائج.

3.2.3. قياس ثبات الاستبانة:

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس المتغيرات المستهدفة والتأكد من صدقها تم إجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراتها بحساب معامل (Alpha Cronbach)، واتضح من النتائج أن الأداة تتمتع بمعامل ثبات عال بلغ 81.9% وهي نسبة مرتفعة ومقبولة لإجراء الدراسة.

3.3. عرض نتائج الدراسة:

1.3.3. التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

بالنسبة للجزء المتعلق بالمعلومات الأساسية حول المؤسسات، فقد كانت نتائجه بعد تفريغ مجموعة الاستبانات الموزعة على العينة المحددة كما يلي:

1.1.3.3. حجم المؤسسة:

بلغ عدد المؤسسات المصغرة 16 مؤسسة بنسبة تقدر بـ 31.4%، بينما بلغ عدد المؤسسات الصغيرة 22 مؤسسة بما يعادل 43.1%، فيما قدر عدد المؤسسات المتوسطة بـ 13 مؤسسة أي ما نسبته 25.5% من إجمالي عينة الدراسة.

2.1.3.3. خبرة المؤسسة:

أظهرت النتائج أن المؤسسات الأكثر خبرة هي الأكثر حضورا بنسبة بلغت 47.1% مقارنة بالمؤسسات متوسطة الخبرة التي راوحت نسبتها 37.2%، والمؤسسات الأقل خبرة بنسبة قدرت بـ 15.7%.

3.1.3.3. ملكية المؤسسة:

بلغ عدد المؤسسات الخاصة 45 مؤسسة أي 88.2%، في حين بلغ عدد المؤسسات العمومية 6 مؤسسات بما يعادل 11.8%، على غرار الحرف التقليدية التي لم تسجل أي مشاركة.

4.1.3.3. نشاط المؤسسة:

اشتملت عينة الدراسة على 32 مؤسسة صناعية (62%)، و5 مؤسسات تجارية (10%)، إضافة إلى 6 مؤسسات خدماتية (12%) و مؤسستين (2) تنشط في قطاع الطاقة والمناجم (4%)، فضلا عن 6 مؤسسات للبناء والأشغال العمومية (12%). وهو ما يضحه الشكل التالي:

الشكل (1): توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط

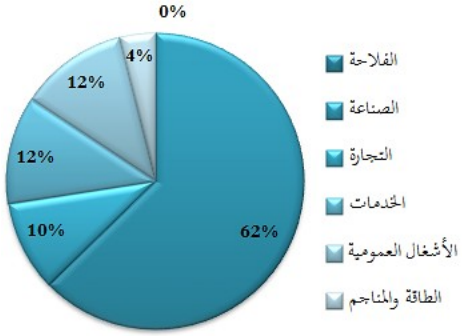

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EXCEL

2.3.3. تحليل نتائج الاستبانة:

1.2.3.3. علاقة استدامة الميزة التنافسية بإفرازات العولمة:

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن كل الفقرات الخاصة بتأثير إفرازات العولمة على استدامة الميزة التنافسية قد سجلت وجود علاقة تأثير لكن بنسب متفاوتة، حيث احتل عامل تعقد بيئة الأعمال المركز الأول بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,74 ثم يلي ذلك عامل اندماج الأسواق في المركز الثاني بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,68 متبوعا بعامل شدة التغير التكنولوجي بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,56،

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل قد تحصلت على درجة "مؤثر غالبا" وهو ما تؤكده الانحرافات المعيارية التي سجلت قيما ضعيفة تعكس التقارب في وجهة نظر مسيري المؤسسات محل الدراسة. في حين انحصرت المتوسطات الحسابية للعوامل الأخرى بين 2,96 و3,07 وبدرجة "مؤثر أحيانا".

الجدول (3): إجابات عينة الدراسة حول درجة تأثير إفرازات العولمة على استدامة الميزة التنافسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير
1	شدة التغير التكنولوجي	3,56	1,17	مؤثر غالبا
2	الحصول على المعلومات	2,98	1,157	مؤثر أحيانا
3	تنامي مستوى المعرفة	3,07	1,27	مؤثر أحيانا
4	تسارع نشاط المؤسسات	3,05	1,27	مؤثر أحيانا
5	تعقد بيئة الأعمال	3,74	1,09	مؤثر غالبا
6	تزايد حركية المتغيرات الدولية	2,96	1,23	مؤثر أحيانا
7	اندماج الأسواق	3,68	1,20	مؤثر غالبا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها على النحو التالي:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر التركيبات تأثرا بحركية المتغيرات البيئية نظرا لحساسية هيكلها التنظيمي وهشاشة رأسمالها وافتقارها لمقومات مواجهة تحولات المحيط؛
- تتأثر عينة الدراسة بدرجة تعقد بيئة الأعمال وتداخل عناصر المحيط الدولي وتشابكها نظرا لتعدد الأطراف الفاعلة في سير المتغيرات الاقتصادية، وظهور قوى وسيطية تؤثر في النشاط الوظيفي للمؤسسة، مما يفرض عليها مرونة أكبر في تشخيص ورصد تقلبات البيئة ومن ثم اختيار السلوك الأمثل الذي يكفل لها فرض ميزتها التنافسية لأطول مدة ممكنة؛
- تواجه عينة الدراسة في ظل اندماج الأسواق حتمية انتقال آثار المنافسة نتيجة التدفق الحر لعوامل الإنتاج عبر الحدود مما يجعل مسألة الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد المتاحة عاملا جوهريا لخلق الفارق بين المزايا التنافسية لعينة الدراسة؛
- تتأثر عينة الدراسة بشدة تسارع التغير التكنولوجي لا سيما وأنها تستخدم تكنولوجيا متقادمة نسبيا، كما أن ضعف هيكلها المالي يجعلها غير قادرة على مجاراة التقنيات الحديثة والطلب عليها، ومن جهة أخرى فإن زيادة مضاعفات هذا العامل يعود إلى ضعف عينة الدراسة في تنصيب خلايا لليقظة التكنولوجية، مما يؤدي إلى عجز في تغيير طبيعة خلق القيمة وإجراء التكامل بين عملياتها، فضلا عن استحداث تخصصات جديدة، وتغيير الطلب على المهارات المساهمة في استدامة ميزتها التنافسية؛

2.2.3.3. علاقة استدامة الميزة التنافسية بطبيعة المحددات التي تفرضها العولمة:

أ. أسس التنافس:

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن 92% من عينة الدراسة اعتبرت أن ميزتها التنافسية ذات قيمة، كما عبرت 24% منها فقط على أن ميزتها التنافسية نادرة، في حين بلغت نسبة المؤسسات التي ترى أن ميزتها التنافسية قابلة للتقليد 73%، فيما قدرت نسبة الإجابات المتعلقة بقابلية الميزة التنافسية للتحويل والإحلال بـ 61% و 49% على التوالي.

الجدول (4): إجابات عينة الدراسة حول خصائص ميزاتها التنافسية

الخصائص	ذات قيمة		نادرة		قابلة للتقليد		قابلة للتحويل		قابلة للإحلال	
الخيارات	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم
التكرار	04	47	39	12	14	37	20	31	26	25
النسبة	%8	%92	%76	%24	%27	%73	%39	%61	51%	%49

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

أما فيما يخص وجهة نظر مسيري مؤسسات الدراسة حول مدة حياة ميزتها التنافسية، فقد اعتبر 39.2% منهم أنها متوسطة، بينما اعتبر 31.4% منهم أنها طويلة، في حين توزعت باقي الآراء على العبارات "طويلة جدا، "قصيرة" و"قصيرة جدا" بنسب 11,8%، 11,8% و 5,9% على الترتيب.

الشكل (2): إجابات عينة الدراسة حول مدة حياة ميزاتها التنافسية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EXCEL

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها على النحو التالي:

- إن تنامي مستوى المعرفة وانتشار المعلومات لم يمكن عينة الدراسة من السيطرة على ندرة خصائص ميزتها التنافسية، كما أن الحضور القوي للشركات الكبرى ومتعددة الجنسيات في الأسواق سمح بتجاوز عقبة التكلفة العالية لتوفير ظروف التقليد، إضافة إلى تعدد أساليب البحث والتطوير كالهندسة العكسية التي خلقت نقلة نوعية في تجاوز حقوق الملكية الصناعية؛
- إن الأثر الذي خلفته العولمة في إطار تحرير انتقال عوامل الانتاج لم يسمح لعينة الدراسة من الحفاظ على خاصية عدم قابلية تحويل ميزتها التنافسية نتيجة ضعف درجة الرقابة التي تمارسها هاته الأخيرة على الموارد الاستراتيجية التي تمتلكها؛
- إن تباين أساليب التنافس واندماج الأسواق أدى إلى تعدد الخيارات والبدائل المطروحة للعملاء، مما سهل لهم عملية المفاضلة على أساس الأسعار أو النوعية، الأمر الذي جعل الميزة التنافسية لعينة الدراسة تواجه خطر الإحلال بدرجات مرتفعة؛
- إن شدة المنافسة وتعدد مداخل الإبداع وتطور مجال الابتكار والضعف الذي يميز معظم عينة الدراسة يجعلها تنتهج الاستراتيجيات التي تجنبها خطر زوال مكانتها في الأسواق بالدرجة الأولى، وهو ما يؤدي بها إلى التركيز على ميزة تنافسية واحدة دون محاولة البحث لاكتشاف مزايا أخرى أو المخاطرة بهدف تعزيز عائداتها السوقية.

ب. ميدان التنافس:

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن أغلبية عينة الدراسة تستهدف مجال الجودة في تعزيز استدامة ميزتها التنافسية بمتوسط حسابي يقدر بـ 4,13 وهو ما يثبته الانحراف المعياري (1,00) حول توافق توجهات عينة الدراسة في اختيار مجال التنافس، كما احتل مجال سرعة الاستجابة لطلبيات العملاء المركز الثاني بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,74 وانحراف معياري 1,26، متبوعا بمجال التحكم في التكاليف والأسعار، ومجال الإبداع والابتكار في المركزين الثالث والرابع بمتوسطين حسابيين 3,60 و 3,50 على التوالي، في حين يبقى مجال التكيف مع تغيرات السوق أقل المجالات استهدافا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,00.

الجدول (5): إجابات عينة الدراسة حول ميادين التنافس

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستهداف
1	جودة المنتوج أو/ والخدمة	4,13	1,00	عالي
2	التحكم في التكاليف والأسعار	3,60	1,04	عالي
3	مستوى الإبداع والابتكار	3,50	1,20	عالي
4	المرونة في التكيف مع تغيرات السوق	3,00	1,14	متوسط
5	سرعة الاستجابة لطلبيات العملاء	3,74	1,26	عالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها على النحو التالي:

- أصبحت متطلبات الجودة في ظل الاحتكاك العاملي أكبر العوائق أمام حجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحصة سوقية وفرض ميزتها التنافسية، وهو الأمر الذي دفع بعينة الدراسة للتواجد في هذه الحلقات وتركيز كامل انشغالاتها على تقديم أفضل المنتجات من حيث القيمة، الخصائص وخدمات ما بعد البيع، لا سيما في ظل موجة التحول في سلوكيات العملاء والمنافسة الحادة التي تفرضها المؤسسات العملاقة؛
- إن استهداف عينة الدراسة التنافس في مجال الاستجابة للطلب الخارجي يتوقف على أبعاد ذات علاقة بتركيبتها الوظيفية (السرعة والمرونة) والتي تؤثر على مدة الاستجابة للعميل وكذا تحديد أفضل الطرق للاستقطاب ثم تفعيل الطلبيات من خلال اختصار مدة تحويل العمليات، والالتزام بجداول زمنية لتسليم المنتجات والخدمات؛
- لقد أصبح للزبون تأثير واضح وأكيد على القرارات والسياسات التي تنتهجها عينة الدراسة، وذلك نتيجة ارتفاع مستويات التعليم وزيادة الوعي، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى تطوير علاقاتها مع العملاء وتحسيسهم وتقريب الصورة الذهنية لهم حول تمايز منتجاتها مقارنة بمنافسيها؛
- إن التموقع الاستراتيجي لعينة الدراسة جعلها تكتسب أسبقية في عمليات التموين والخدمات اللوجيستية وهو ما انعكس على خلق سيطرة أكبر في خفض التكاليف وبالتالي استهداف مجال الأسعار لا سيما وأنها تنشط في الأسواق المحلية وأكثر دراية بوضعية المستهلكين وسلوكهم؛
- إن توجه عينة الدراسة إلى التنافس في مجال الابداع والابتكار يعود إلى الاعتبارات المتعلقة بصعوبة الاستحواذ على المعارف الفنية واحتكار التقنيات المتطورة والخبرات التكنولوجية باعتبارها أهم العوامل المفتاحية في استدامة الميزة التنافسية.
- إن مواجهة عينة الدراسة لتحديات التقليد، التحويل والاحلال يستدعي الاستثمار بقوة في مجال البحث والتطوير قصد استحداث طفرات ابتكارية تحقق لها التفوق على منافسيها وتساهم في استغلال ميزتها التنافسية لأطول مدة ممكنة.

ج. طريقة التنافس:

تظهر نتائج الشكل الموالي أن 68.6% من عينة الدراسة تعتمد على أسلوب التحسين المستمر في خصائص المنتج و/أو الخدمة قصد الاستفادة من ميزتها التنافسية لأطول فترة ممكنة من خلال إحداث تعديلات طفيفة لكنها ذات أثار متراكمة على المدى الطويل خاصة في تسيير الانتاج، التموين والتسويق، بينما تعتمد نسبة 31,4% من إجمالي عينة الدراسة على أسلوب التجديد الدوري للمنتجات و/أو الخدمات الموجهة للعملاء عن طريق الإبداع الجذري الهادف إلى طرح منتجات وتقنيات مستحدثة.

الشكل (3): إجابات عينة الدراسة حول أسلوب تعزيز استدامة الميزة التنافسية

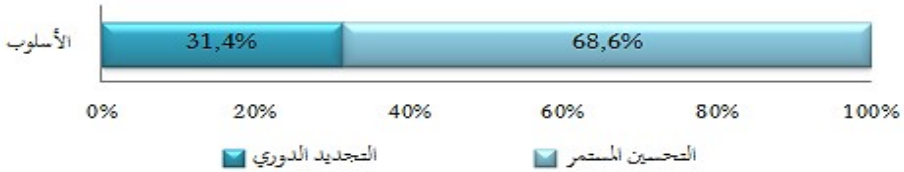

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EXCEL

أما فيما يتعلق بالاستراتيجيات المنتهجة من قبل عينة الدراسة قصد استدامة ميزتها التنافسية، فقد تم الاعتماد في التحليل على استراتيجيات تعاونية وأخرى نزاعية.

وتظهر بيانات الجدول الموالي أن استراتيجية الروابط بين المؤسسات احتلت المركز الأول ضمن الاستراتيجيات التعاونية بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,92 وانحراف معياري 1,29 وبدرجة "مطبقة أحيانا"، على غرار باقي الاستراتيجيات التي لا تطبق بشكل واسع حيث انحصرت متوسطاتها الحسابية بين 1,96 و2,39 وبدرجة "غير مطبقة غالبا".

ومن جهة أخرى نلاحظ أن الفقرات الخاصة بالاستراتيجيات النزاعية قد سجلت جميعها وجود تطبيق لكن بنسب متفاوتة، حيث احتل استراتيجية التمييز في جودة وخصائص المنتج المركز الأول بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,74 متبوعا بالتركيز على البناء والمحافظة على المنتج في المركز الثاني بمتوسط حسابي يقدر بـ 3,60 وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الاستراتيجيتين قد تحصلتا على درجة "مطبقة غالبا"، ثم يلي ذلك التمييز في طرق وتقنيات العمل، القيادة من خلال الضغط على التكاليف، والتركيز على قطاع سوقي بمتوسطات حسابية تقدر بـ 3,39، 3,37 و3,31 على الترتيب، وبدرجة "مطبقة أحيانا".

الجدول (6): إجابات عينة الدراسة حول الاستراتيجيات المنتهجة قصد استدامة الميزة التنافسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
	الاستراتيجيات التعاونية	**2,33**	**0,06**	**غير مطبقة غالبا**
1	التحالف الاستراتيجي	1,96	1,23	غير مطبقة غالبا
2	الشراكة مع مؤسسات أخرى	2,39	1,35	غير مطبقة غالبا
3	الروابط بين المؤسسات	2,92	1,29	مطبقة أحيانا
4	العناقيد الصناعية	2,05	1,20	غير مطبقة غالبا
	الاستراتيجيات النزاعية	**3,48**	**0,08**	**مطبقة غالبا**
5	التمييز في جودة وخصائص المنتج	3,74	1,12	مطبقة غالبا
6	التمييز في طرق وتقنيات العمل	3,39	1,20	مطبقة أحيانا
7	التركيز على قطاع سوقي	3,31	1,08	مطبقة أحيانا
8	التركيز على البناء والمحافظة على المنتج	3,60	1,29	مطبقة غالبا
9	القيادة من خلال الضغط على التكاليف	3,37	1,19	مطبقة أحيانا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

على الرغم من التركيز الجغرافي للمؤسسات المركبة لعينة الدراسة ووجود مقومات الاستقطاب بينها إلا أن عدم إدراكها لمزايا الخوض في استراتيجيات تعاونية كتخفيض التكاليف واستغلال الخبرة والتكنولوجيا وكذا معالجة حساسية تركيبتها هو أكبر عامل لضعف التنسيق والترابط بينها، كما أن تفعيل أنشطتها على أشكال منفردة يرجع إلى عزلتها عن محيطها الصناعي والعلمي، فضلا عن أن أغلب المحاولات تبوء بالفشل نظرا لتعقد عمليات التفاوض وصعوبة التوفيق بين الأهداف، وكذا تفكك روابط الثقة بينها.

وتجدر الإشارة إلى المخلفات التي تترتب عن افتقار عينة الدراسة لهذا النمط من الاستراتيجيات كشدة التأثر بحركية المتغيرات البيئية، وصعوبة تحقيق التوازن بين مقومات دعم تنافسيتها، فضلا عن فشل الاستراتيجيات المستهدفة ما يعني بعبارة أو أخرى فقدان الميزة التنافسية.

ومن جهة أخرى نجد أن عينة الدراسة تركز كثيرا على خلق التمايز بينها من منظور التنافس السلبي الذي يحقق مصلحة على حساب أخرى، كما أن طبيعة المنافسة السائدة في السوق تستهدف الخصائص الشكلية والفنية للمنتجات، وبدرجة أقل المنافسة السعرية، ومن جهة أخرى فإن ضعف عينة الدراسة في تغطية كامل السوق يجعلها تركز مجهوداتها على أقسام سوقية معينة قصد خدمتها بأقصى فعالية.

د. تحديد المنافسين:

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن 54.9% من عينة الدراسة تواجه منافسين محلين وأجانب، بينما 45,1% منها تواجه منافسين محليين فقط.

الشكل (4): إجابات عينة الدراسة حول إدراك طبيعة المنافسين

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EXCEL

وفي نفس السياق الخاص بإجابات عينة الدراسة حول الوضعية التنافسية، فإن مختلف العناصر المساعدة على تشخيص المنافسين وإدراك تموقعهم وتوجهاتهم، قد سجلت مستوى تنافس عالي، حيث انحصرت المتوسطات الحسابية بين 3,41 و 3,82، إضافة إلى ما يؤكده ضعف قيمة الانحرافات المعيارية دلالة على توافق إجابات مسيري المؤسسات المكونة لعينة الدراسة على ارتفاع عدد المنافسين وحصصهم السوقية، فضلا عن مستوى التقدم والتطور الذي يتمتعون به.

الجدول (7): إجابات عينة الدراسة حول إدراك الوضعية التنافسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التنافس
1	عدد منافسيكم	3,82	0,99	عالي
2	الحصة السوقية لمنافسيكم	3,41	0,82	عالي
3	درجة تطور منافسيكم	3,43	0,92	عالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

إن تحرير حركية المتعاملين الاقتصاديين واندماج الأسواق سمح بتواجد عدد هائل من المنافسين في الأسواق، وهو ما يطرح متغيرات متباينة من حيث أساليب التنافس، زيادة تهديدات الداخلين الجدد، تعدد المنتوجات الإحلالية، وتساهم هذه العوامل بدرجة كبيرة في ارتفاع حدة المنافسة وتقلب الحصص السوقية للمؤسسات المكونة لعينة الدراسة، ومن جهة أخرى فإن هذه الأخيرة تفتقر إلى عدة مقومات لتعزيز خطوط الانتاج، وتمويل نشاطاتها، بالإضافة إلى ضعف قدرة مسيريها على توليد الأفكار وتأهيل فريق العمل وغيرها، وهو ما يجعل عينة الدراسة أقل حضورا وتنافسية مقارنة بالمؤسسات المتواجدة بالسوق.

وتجدر الاشارة إلى أن عملية تحديد المنافسين تسمح برصد حركيتهم واستباق التحولات التي تفرضها عولمة الأسواق، كما أن هذه المبادرات تتطلب يقظة استراتيجية متلازمة مع رؤية تسمح بخلق أفضل التصورات لوضعية الميزة التنافسية على أبعد الحدود.

الخلاصة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الدولية، لا سيما في ظل تحرير المعاملات واندماج الأسواق، وزيادة تفاعل عناصر المحيط وديناميكية المتغيرات وهو ما أدى إلى إقبال هذه الأخيرة إلى تصميم منهجيات مرتكزة أساسا على اختبار أسس التنافس، مجالاته، أساليبه وطبيعة المنافسين بهدف تفعيل استراتيجيات تضمن استدامة الميزة التنافسية على أطول فترة ممكنة.

النتائج:

- تتأثر استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة حركية المتغيرات ذات الصلة بتعقد بيئة الأعمال، اندماج الأسواق ومعدل التغير التكنولوجي؛
- يساعد تحليل نتائج اختبار الاستدامة على تحديد نقاط قوة وضعف الميزة التنافسية واستهداف المغزى التنافسي الأمثل للتموقع في الأسواق؛
- إن استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتطلب موارد ذات حلقات عالية غير قابلة للتقليد، التحويل أو الإحلال؛
- تتميز مجالات التنافس الحديث بالتركيز أكثر على مداخل الابداع والابتكار وكذا معيارية الجودة، إضافة إلى اعتبارات أخرى تتعلق بسرعة الاستجابة لطلبيات العملاء والتحكم في والأسعار؛
- تساهم الاستراتيجيات التعاونية بدرجة كبيرة في خلق مقومات استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتخفيض التكاليف واستغلال الخبرات والمهارات، فضلا عن
- تسمح عملية تحديد المنافسين برصد حركيتهم واستباق التحولات التي تفرضها عولمة الأسواق، كما أن هذه المبادرات تتطلب يقظة استراتيجية متلازمة مع رؤية تسمح بخلق أفضل التصورات لوضعية الميزة التنافسية على أبعد الحدود.

التوصيات والمقترحات:

- ضرورة تكاثف الجهود على المستوى الجزئي، القطاعي والكلي قصد خلق مناخ يسمح بدعم وتطوير الميزة التنافسية من منظور الاستدامة؛
- لابد عند تصميم المزايا التنافسية الأخذ بعين الاعتبار ترتيب وتناسق أبعاد الجودة، الاعتمادية، الابتكار، التكاليف والمرونة لضمان مدى تنافسي مستدام؛
- ضرورة استغلال التركيز الجغرافي للوحدات الصناعية وتشكيل العناقيد والعمل ضمن الشبكات وتدعيم الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تقوية بنيتها الهيكلية والوظيفية؛
- ضرورة الاستثمار في الحلقات المعتمدة على الكثافة المعرفية وتثمين رأس المال البشري بصفته مصدرا لإحداث الطفرات الابتكارية سواء عن طريق التحسين المستمر أو التجديد الدوري؛
- ضرورة بناء أنظمة لليقظة وترقية الجانب الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تنمية القدرة على توليد أفضل مرونة وفعالية في مجاراة تطورات البيئة الاقتصادية الدولية.

المصادر والمراجع:

[1] عمورة جمال، "دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص:8.

[2] Chosniel Elikem Ocloo, Selorm Akaba, David Kwaku Worwui-Brown, "Globalization and Competitiveness: Challenges of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Accra-Ghana", International Journal of Business and Social Science, Vol. 5 No. 4, March 2014, P 290.

[3] السيد ياسين، "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، فبراير 1998، ص:7.

[4] "العولمة الاقتصادية، فرص أم تحديات"، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دائرة المالية، حكومة دبي، 2007، ص:7.

[5] Pakinee Kunkongkaphan, "Impact of Globalization on Thai Small and Medium Enterprises: a Study of the Clothing and Textile Industry", Ph.D Dissertation, College of Business, Victoria University, Melbourne, April 2014, P 11.

[6] نبيل مرسي خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1998، ص ص:17–23.

[7] "Les PME face aux défis de la mondialisation", Authentic Revolution Blog, disponible sur: http://alaa-h.over-blog.com/article-les-pme-face-aux-defis-de-la-mondialisation-84549821.html---12/05/2016

[8] Rajesh K. Singh & Suresh K. Garg & S.G. Deshmukh, "The competitiveness of SMEs in a globalized economy: Observations from China and India", Management Research Review, Vol. 33 No. 1, 2010, P.2.

[9] برودي نعيمة، "التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17–18 أفريل 2006، ص:117.

[10] Sellemi Ammar, "Petite et moyenne industrie et développement économique", Edition SNED, Alger: 1985, P27.

[11] سعد عبد الرسول مُحَمَّد، "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي"، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1998، ص:16.

[12] هالة مُحَمَّد لبيب عنبه، "إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص:16.

[13] فتحي السيد عبده السيد أحمد، "الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص:48.

[14] مباركي سمرة، "تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات البيئية الجديدة"، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2013، ص:74.

[15] Loi n°17-02 du 10 Janvier 2017 portant la loi d'orientation sur la promotion des petites et moyennes entreprises (PME), Journal Officiel Algérien, n°02/2017, P06.

[16] Martin Zwilling, "The 6 Keys To Real Sustainable Competitive Advantage", Business Insider, STRATEGY, 2010, P1.

[17] Leonora C. Hamilton Coplin, "Competitive Advantages and the SMEs: the role of distinctive competences as determinants of success, are there differences across gender, sector and size?", Doctoral Thesis, European Doctoral Program in Entrepreneurship and Small Business Management, Universitat Autonoma de Barcelona, Spain, November 2002, P74-75.

[18] غزيباون علي، "أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية"، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2015، ص:56.

[19] لزهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2013، ص:85.

[20] Martin Zwilling, op. cit, P2.

[21] رزيقة يحياوي، "الإبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال – دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسلية"، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2013، ص:59.